وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرفان والمفعول به وتقدم الكرم وحصل الفصل به بما
يستغني عن تقديم المفعول **تنبيه** يدرك بالتأمل فيما تقدم انه اذا كان الفاعل
والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول
كما هو الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل
هنا تعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان المضمر
مفعولا والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتأخر الفاعل الظاهر
عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يؤتى بالضمير مفصولا
مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله
بالفعل ووجب اما تأخير المفعول الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل
معا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال
وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل في زيدا ضربت
لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضرب
موسى عيسى في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال **و** اخر المفعول ان لبس حذر
او اضمر الفاعل غير منحصر . فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى
بتقديم المفعول على الفعل **والصواب ما ذكرنا** من جواز زيدا ضربت اذ لا لبس وامتنع
نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى
مفعول **وحاصل** ما ذكره الموضح من اول التنبيه الى هنا من احكام الوجوب
انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل ان يخشى اللبس وان يكون المفعول محصورا
فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين **و** انه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون
الفاعل متلبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه **و** انه يجب تقديم المفعول على عامله
في مسئلتين ان يكون له الصدر في الكلام **و** ان يكون معمولا لما بعد الفاء الجزائية وانه يجب تأخير
الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب
اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسئلة
واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك

هذا باب النائب عن الفاعل

قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة
لغير ابن مالك **و** المعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله **قد يحذف الفاعل للجهل به**
كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو **او لغرض لفظي** كالايجاز **نحو قوله** تعالى بمثل
ما عوقبتم به **و** كاصلاح السجع كقولهم . من طابت سريرته حمدت سيرته . فانه لو قيل حمد الناس
سيرته لاختلفت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره **و** **كتصحيح النظم كما في قوله**
للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قصة كانت له رجل من ال عمرو بن مرثد **علقتها عرضا**
وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى غيرها الرجل . فبنى علق في المواضع الثلاثة للمفعول
وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال علقنيها الله اياها وعلقها
الله رجلا غيري وعلق الله اخرى غيرها الرجل اختل النظم **و** التعليق هنا المحبة وعرضا
بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق اي تعليقا عرضا من غير قصد انتهى **قال في**
الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوي امرأة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد

انتهى

92

انتهى واسم هذه القصيدة هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في **قوله**
ودع هريرة ان الركب مرتحل . وهل تطيق وداعا ايها الرجل . وهريرة هذه عشقت
رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها **او لغرض معنوي**
كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد **نحو قوله تعالى وان احصرتم واذا حييتم**
اذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص
بل الى اي فاعل كان **و** حيث حذف الفاعل **فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب**
التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه
وتأنيث الفعل لتأنيثه ان كان مؤنثا غير مجرور **واحد** فاعل ينوب **من اربعة**
بيان لواحد **الاول منها المفعول به** لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي
جواز اضافة المصدر اليه **و** لا فرق في الفعل بين الثلاثي كضرب زيد والمعتل العين
او اللام **نحو وغيض الماء وقضي الامر** والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر
فحذف الفاعل للعلم به واقيم المفعول به مقامه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة
بعد ان كان فضلة **و** واجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه **و** الى ذلك
اشار الناظم **بقوله** . ينوب مفعول به عن فاعل فيما له . **الثاني المجرور** كما عبر به
البعض ليكون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ام لا **فالاول نحو ولما سقط في**
ايديهم و الثاني نحو مر بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته
عن الفاعل هذا مذهب الجمهور **وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو**
علي الرندي بالراء والنون عمر بن عبد المجيد **النائب ضمير المصدر** المفهوم من الفعل المستتر
فيه **و** التقدير ولما سقط هو اي السقوط ومر هو اي المرور **لا المجرور** بحرف معنى **لانه**
لا يتبع على المحل اي محل المجرور الذي ناب عن الفاعل **بالرفع** فلا يقال مر بزيد الكريم
و لا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه
الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع **كقوله** . طلب المعقب حقه
المظلوم . برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب **ولانه**
اي المجرور **قد يتقدم** على عامله **نحو كان عنه مسئولا** فلو كان عنه هو النائب لما تقدم
على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا
حيث يتقدم الاصل **ولانه** اي المجرور **اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل**
فانه اذا تقدم كان مبتدأ نحو [illegible] والرمضان صيم [illegible] كما ان الفاعل
اذا تقدم كان مبتدأ **نحو زيد قام** **و** اجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما
ولان الفعل لا يؤنث له اي للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل **نحو مر بهند** وكل مؤنث
ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور
لا ينوب عن الفاعل **وقال الجمهور لنا** من الادلة على نيابة المجرور من لسان العرب
قولهم سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل ابقوه منصوبا
ولو اقاموه لرفعوه **و** اذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه
و ايضا كونه يرجع الى معهود فاتصل بعدمه **و** لنا من الاجوبة **انه انما يراعى محل بعض**
العوامل في بعض من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غيره نحو [illegible] **فالاول**

Copyright King Saud University